الصباح الاقتصادية
12
العدد 3167 - السنة الحادية عشرة
الأحد 6 محرم 1440 - الموافق 16 سبتمبر 2018
Sunday 16 September 2018 - No.3167 - 11 th Year

ارتفاع بما نسبته 44.7 في المئة عن مستوى العام الماضي

«الشال»: 3.446 مليارات دينار... قيمة تداولات السوق العقاري بالكويت المتوقعة مع نهاية 2018

■ **1782 ديناراً... معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع العام نحو مع نهاية الربع الأول**

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن آخر الإحصاءات الصادرة من الإدارة المركزية للإحصاء تشير إلى عدد العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الأول من عام 2018 مصنفه وفقا للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، بلغ حجمها بنحو 2.064 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية (2.034 مليون عامل في نهاية عام 2017)، وعند إضافة حجم العمالة المنزلية -القطاع العائلي- وما في حكمها، البالغة نحو 683.5 الف عامل، يصبح المجموع نحو 2.747 مليون عامل (2.712 مليون عامل في نهاية عام 2017)، وتبلغ نسبة العمالة المنزلية، نحو 24.9% من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الأول من عام 2018 (25% من إجمالي العمالة في نهاية عام 2017).

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع العام نحو 1782 دينار كويتي (1769 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1271 دينار كويتي (1265 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، بفارق بحدود 28.7% لصالح أجور الرجال. وبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 714 دينار كويتي (710 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 658 دينار كويتي (656 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، بفارق لصالح الذكور بحدود 7.9%، أي أن الفارق بين الجنسين اكثر عدالة في حالة غير الكويتيين. وبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1485 دينار كويتي (1478 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 687 دينار كويتي (684 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، بفارق بين المعدلين بحدود 116.2% لصالح الكويتيين.

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الخاص نحو 1384 دينار كويتي (1387 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، أي ادنى بنحو 22.3% من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 835 دينار كويتي (835 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، اي أدنى بنحو 34.3% من معدل زميلاتهم في القطاع الحكومي، ولا شك أن مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفروق. وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 263 دينار كويتي (261 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، أي نحو 36.8% من مستوى زملائهم في القطاع الحكومي، وبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 377 دينار كويتي (375 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 30.3% ولكنه ادنى من معدل زميلاتهم في القطاع الحكومي بنحو 42.7%.

وفي حال دمج القطاعين، الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1693 دينار كويتي (1684 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وللإناث الكويتيات في نفس القطاع نحو 1195 دينار كويتي (1189 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى 29.4%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 275 دينار كويتي (274 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، وبلغ للإناث نحو 443 دينار كويتي (442 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 37.9%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكور وإناث في القطاعين نحو 1411 دينار كويتي (1405 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 292 دينار كويتي (291 دينار كويتي في نهاية عام 2017)، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك اثر كبير للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الإعتبار.

ويبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 297.1 الف عامل، (294.3 الف عامل في نهاية عام 2017)، ويبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 72.1 الف عامل (71.2 الف عامل في نهاية عام 2017) اي انها عمالة موزعة إلى نحو 80.5% عمالة حكومية و19.5% عمالة قطاع خاص، وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 40.1%، إضافة إلى نحو 4.2% من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 15.5% لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 21.9% لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 81.7% من موظفي القطاع الحكومي متعلمون، ورغم ذلك ظلت إنتاجية القطاع ضعيفة، اما بسبب بيئة العمل المزدحمة وغير المنظمة، او بسبب ضعف المستوى التعليمي او حتى إنتشار شهاداته المضروبة.

وفي فقرة في تقرير الأسبوع القادم، سوف نعرض لتوزيع العمالة وفقا لجنسياتها شاملة للعمالة المنزلية، ومع بعض التوسع في توصيف الأخيرة، أي العمالة المنزلية.

سوق العقار المحلي - أغسطس 2018

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى انخفاض في سيولة سوق العقار في أغسطس 2018 مقارنة بسيولة يوليو 2018، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر أغسطس نحو 135.6 مليون دينار كويتي، وهي قيمة ادنى بما نسبته 74.6%- عن مستوى سيولة شهر يوليو 2018، البالغة نحو 535 مليون دينار كويتي، وانخفضت بما نسبته 15%- مقارنة مع سيولة أغسطس 2017، عندما بلغت السيولة انذاك نحو 159.6 مليون دينار كويتي. وربما يعزى معظم الانخفاض في سيولة السوق إلى الانخفاض الصيفي الموسمي في شهر أغسطس، إضافة إلى عطلة عيد الأضحى الطويلة ضمنه والتي إستغرقت 5 أيام عمل.

وتوزعت تداولات أغسطس 2018 ما بين نحو 131.9 مليون دينار كويتي عقودا، ونحو 3.7 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 309 صفقة، توزعت ما بين 298 عقودا و11 وكالات. وحصدت محافظة مبارك الكبير أعلى عدد من الصفقات بـ84 صفقة ومثلة بنحو 27.2% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة الأحمدي بـ68 صفقة وتمثل نحو 22%، في حين حظيت محافظة الجهراء على ادنى عدد من الصفقات بـ22 صفقة ممثلة بنحو 7.1%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 65 مليون دينار كويتي متخلضة بنحو 62.4%- مقارنة مع يوليو 2018، عندما بلغت نحو 173 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 47.9% من جملة قيمة تداولات العقار، مقارنة بما نسبته 32.3% في يوليو 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهرا نحو 105.7 مليون دينار كويتي، اي أن قيمة تداولات شهر أغسطس 2018 أدنى بما نسبته 38.5%- مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 221 صفقة مقارنة بـ 495 صفقة في يوليو 2018، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص حول 294 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 349 الف دينار كويتي في يوليو 2018، اي بإنخفاض بحدود 15.8%-.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 63.1 مليون دينار كويتي أي بانخفاض بنحو 73.4%- مقارنة بالشهر السابق (يوليو 2018)، حين بلغت نحو 236.7 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 46.5% مقارنة بما نسبته 44.2% في يوليو 2018. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً نحو 104 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر أغسطس أدنى بما نسبته 39.4%- مقارنة بمعدل 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 85 صفقة مقارنة بـ 204 صفقة في يوليو 2018. وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 742 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 1.16 مليون دينار كويتي في يوليو 2018، أي بإنخفاض بحدود 36%-.

وانخفضت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 7.5 مليون دينار كويتي، اي انخفضت بنحو 94%- مقارنة مع يوليو 2018، حين بلغت نحو 125.3 مليون دينار كويتي. وانخفضت مساهمته في قيمة التداولات العقارية إلى نحو 5.6% في يوليو 2018. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهرا نحو 41.6 مليون دينار كويتي، اي ان قيمة تداولات شهر أغسطس أدنى بنحو 81.9%- عن متوسط آخر 12 شهرا. وبلغ عدد صفقاته 3 صفقات مقارنة بـ 30 صفقة لشهر يوليو 2018. وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر أغسطس 2018 نحو 2.5 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يوليو 2018 والبالغ نحو 4.2 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بحدود 39.8%-.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر أغسطس بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (أغسطس 2017) نلاحظ انها حققت إنخفاضا من نحو 159.6 مليون دينار كويتي إلى نحو 135.6 مليون دينار كويتي، اي بما نسبته 15%-، كما أسلفنا. وشمل الإنخفاض سيولة النشاط التجاري بنسبة 85.6%- ونشاط السكن الخاص بنسبة 8.3%-، بينما ارتفع نشاط السكن الإستثماري بنسبة 74.2%.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام الجاري حتى شهر أغسطس 2018 بمثيلتها من عام 2017، نلاحظ ارتفاعا في إجمالي سيولة السوق العقاري، من نحو 1.646 مليار دينار كويتي إلى نحو 2.298 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته 39.6%. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (4 شهور) عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق (عقودا ووكالات) نحو 3.446 مليار دينار كويتي، وهي أعلى بما قيمته 1.065 مليار دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، ذلك لأن تداولات النصف الثاني من العام الفائت كانت ضعيفة، أي ارتفاع بما نسبته 44.7% عن مستوى عام 2017، الذي بلغت قيمة تداوله نحو 2.382 مليار دينار كويتي.

كتاب حول الفساد والتنمية في الكويت

في كتاب للدكتور «طارق الدويسان» تحت مسمى «التنمية في الكويت» يبدأ بجملة مفادها «لن يمكنك تحسين ما لا يمكنك قياسه»، ويعرض لإثنا عشر مؤشر هي الركائز لأي مشروع تنموي، ويخلص إلى أن القياس يوحي بأن الكويت متأخرة في معظمها، وإن ارادت الكويت تحسين فرص نجاح مشروعها التنموي، فعليها اللجوء إلى تحسين موقعها في تلك المؤشرات القابلة للقياس، وما عدا ذلك، يظل المشروع مجرد جهد إنشائي. ونعتقد بصحة ما ذهب إليه الكاتب، وهو جهد يشكر عليه، وسوف نحصر إهتمامنا في فقرتنا على مؤشر مدركات الفساد.

فالفساد، هو النمل الأبيض، او الأرضة، لا تستقيم أساسات البناء إن نصبت على قواعد تسكنها ونقبات عليها تلك الآفة، والتطور التاريخي لوضع الفساد في الكويت، يوحي بانه تحول إلى وباء يزداد استشراءه بمرور الزمن. بدأ مؤشر مدركات الفساد في الصدور في عام 1995، وهو مؤشر محايد وله صدقية عالية، وشمل المؤشر الكويت ضمن الدول التي يغطيها منذ عام 2003، حينها كانت الكويت اقل فسادا بكثير، وحققت 53 نقطة من اصل 100 نقطة، وكانت في الترتيب 35 ضمن الدول المغطاة في المؤشر. ولكن، بعد 6 سنوات، أي في عام 2009، انخفضت الدرجة التي حققتها إلى 41 من أصل 100، وأصبحت في الترتيب 66 ضمن الدول المغطاة في المؤشر، وربما كان ذلك لأنها سنة بدء رشاوي النواب.

افضل درجة حققتها بعد ذلك كانت 49 نقطة في عام 2015، وكانت السنة التالية لإنهيار اسعار النفط، ولا نجزم بوجود علاقة بين الأمرين، وحسنت ترتيبها بين الدول المغطاة في المؤشر من الترتيب 69 في عام 2014، إلى الترتيب 55 في عام 2015، ذلك لم يدم طويلا، ففي عام 2016، عادت إلى تحقيق نفس مستوى النقاط الأدنى الذي حققته في عام 2009، او 41 نقطة من أصل 100، وفقد ترتيبها ضمن دول المؤشر 20 مركزا في عام واحد ليرتفع ترتيبها إلى الدولة رقم 75. ولم يتوقف الإنحدار عند ذلك الحد، فحصيلة نقاط عام 2017 كانت الأدنى خلال السنوات الـ 15 الفائتة، حيث حصدت 39 نقطة فقط، وتخلف ترتيبها ضمن دول المؤشر إلى الترتيب 85، فاقدة 10 مراكز أخرى عن مستوى عام 2016.

وللأسف، كل مؤشرات التنمية الأحد عشر الأخرى الواردة في الكتاب، لا يمكن تحقيق تقدم فيها ووباء الفساد يستشري، حتى لو حدث بعض التقدم غير المستدام نعام 2018، فقد سبق ان تحقق ذلك في عام 2006 48- نقطة-، وفي عام 2015 49- نقطة-، فلن يكون سوى تحسن مؤقت. فمؤشرات مثل التنمية البشرية او المساواة ضمن الجنس او بين الجنسين، او كفاءة الأداء الحكومي او الإبتكار وغيرها، كلها مرتبطة بنظافة وكفاءة الإدارة العامة، وذلك لا يتحقق بالتعايش مع هذا المستوى من الفساد. لقد كادت ان تضيع معظم إنجازات ماليزيا عندما استشرى فساد إدارتها العامة لولا ثورة «مهاتير محمد» مؤخرا، وكانت اولى خطواته بعد فوزه في الإنتخابات الأخيرة تغيير تلك الإدارة، والحكومات ليست سوى إدارات تكافا وتعاقب وفق أدائها، وقمة خطاياها هي التسامح مع إستشراء الفساد.

نتائج بيت التمويل الكويتي

أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى ان صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 114.5 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بلغ نحو 21.8 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 23.5%، مقارنة بنحو 92.7 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة اعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. وبذلك، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 35.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 235.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 200.3 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 46.7 مليون دينار كويتي أي نحو 13.6%، وصولا إلى نحو 389.9 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 343.2 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، وجاء ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 67 مليون دينار كويتي أو بنحو 31.8%، وصولا إلى نحو 277.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 210.8 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 26.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 29.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 55.9 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 11.16 مليون دينار كويتي أو نحو 7.8%، وصولا إلى نحو 154.07 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 142.91 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع بند تكاليف موظفين بنحو 11.43 مليون دينار كويتي وبند مصروفات عمومية وإدارية بنحو 695 الف دينار كويتي، مقابل انخفاض بند الإستهلاك بنحو 961 الف دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 39.5%، بعد أن بلغت نحو 41.6% خلال الفترة ذاتها من عام 2017. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 14.87 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 98.03 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 83.16 مليون دينار كويتي. وهذا كله يفسر ارتفاع هامش صافي الربح، إلى نحو 29.4%، مقارنة بنحو 27% للفترة نفسها من العام السابق.

وارتفع إجمالي موجودات البنك بما قيمته 265.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 1.5%، ليصل إلى نحو 17.624 مليار دينار كويتي مقابل نحو 17.358 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. ولو تمت مقارنة إجمالي الموجودات مع الفترة نفسها من عام 2017 سنجد انه ارتفع بنحو 458.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 2.7%، حين بلغ نحو 17.165 مليار دينار كويتي. وارتفع بند مدينو تمويل بنحو 344.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 3.7%، وصولا إلى نحو 9.561 مليار دينار كويتي (54.3% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 9.216 مليار دينار كويتي (53.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017. وارتفع بنحو 647 مليون دينار كويتي أو بنسبة 7.3% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حين بلغ نحو 8.914 مليار دينار كويتي (51.9% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 80% مقارنة بنحو 77.8%. وارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية بنحو 172.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 13.7%، وصولا إلى نحو 1.435 مليار دينار كويتي (8.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.262 مليار دينار كويتي (7.3% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017. وارتفع بنحو 120.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة 9.2% (7.7% من إجمالي الموجودات) مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حين بلغ نحو 1.314 مليار دينار كويتي. بينما انخفض بند موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع بنحو 306.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 94.6%. وصولا إلى نحو 17.4 مليون دينار كويتي (0.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 324.3 مليون دينار كويتي (1.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017. وانخفض بنحو 300.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 94.5%. مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق حين بلغ نحو 318.1 مليون دينار كويتي (1.9% من إجمالي الموجودات)، وتحقق ذلك نتيجة إعادة تصنيف شركة تابعة مصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع وإدراجها ضمن شركة زميلة.

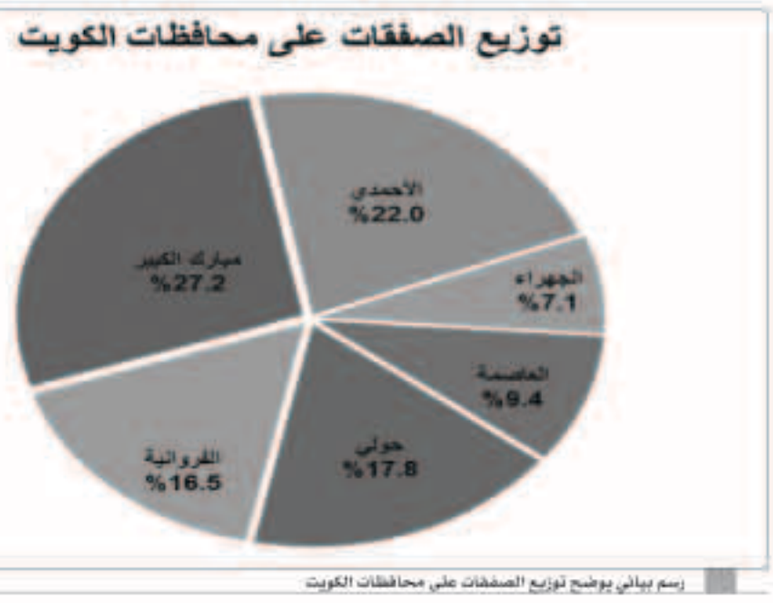

رسم بياني يوضح توزيع الصفقات على محافظات الكويت

■ **عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي 297.1 ألف عامل ويبلغ عددهم في القطاع الخاص 72.1 ألف**

■ **135.6 مليون دينار ...جملة قيمة تداولات العقود والوكالات العقارية خلال شهر أغسطس الماضي**

■ **بنك بيت التمويل يحقق 114.5 مليون دينار صافي أرباح خلال نتائج أعماله للنصف الأول من العام**

البيان	2018/12/30 (ألف دينار كويتي)	2017/12/30 (ألف دينار كويتي)	التغير قيمة	التغير %
مجموع الموجودات	17,623,613	17,165,407	458,206	%2.7
مجموع المطلوبات	15,830,302	15,185,468	644,834	%4.2
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	1,781,581	1,969,502	(187,921)	%9.5-
مجموع الإيرادات التشغيلية	389,374	342,178	47,196	%13.8
مجموع المصروفات التشغيلية	154,071	142,905	11,166	%7.8
المخصصات	98,025	83,155	14,870	%17.9
الضرائب	19,329	18,001	1,328	%7.4
الخسارة بعد الضرائب من العمليات المتوقفة	3,738-	6,600-	2,862	%43.4
صافي الربح	114,511	92,737	21,774	%23.5
المؤشرات				
٭٭العائد على معدل الموجودات	%1.3	%1.1		
٭٭العائد على معدل حقوق الملكية العائد لمساهمي البنك	%10.4	%9.1		
٭٭العائد على معدل رأس المال	%37.8	%33.7		
ربحية السهم الأساسية والمخففة العائدة لمساهمي البنك (فلس)	32.92	33.06	2.58	%17.8
إغلاق سعر السهم (فلس)	339	483	38	%11.8
المضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	17.7	18.5		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.7	1.4		

المؤشرات المالية لبنك "بيتك" المنتهية في 30 يونيو 2018 على أساس سنوي

	البيان	يوم التعيين 2018/09/13	يوم التعيين 2018/09/06	التغير %	إغلاق 2017	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	517.8	508.1	1.9	429.7	20.5
2	بنك الخليج	199.9	209.7	(4.7)	193.4	3.4
3	البنك التجاري الكويتي	516.0	516.0	0.0	375.3	37.5
4	البنك الأهلي الكويتي	192.5	192.5	0.0	189.9	1.4
5	بنك الكويت الدولي	255.3	252.2	1.2	237.6	7.4
6	البنك الأهلي المتحد	298.5	312.5	(4.5)	331.9	(10.1)
7	بنك برقان	261.7	259.6	0.8	299.9	(12.7)
8	بيت التمويل الكويتي	1,612.4	1,594.6	1.1	1,401.1	15.1
	قطاع البنوك	495.1	490.7	0.9	430.2	15.1
9	شركة الصناعات الكهربائية	127.0	129.2	(1.7)	122.7	3.5
10	شركة الاستثمارات الوطنية	194.5	202.6	(4.0)	234.2	(17.0)
11	شركة الأسكندرية الوطنية	108.2	112.6	(3.9)	123.3	(12.2)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	521.8	526.5	(0.9)	746.5	(30.1)
13	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	41.6	42.9	(3.0)	44.4	(6.3)
	قطاع الاستثمار	191.9	195.3	(1.7)	240.8	(20.3)
14	شركة الكويت للتأمين	67.7	63.5	6.6	60.6	11.7
15	مجموعة الخليج للتأمين	362.1	367.2	(1.4)	469.9	(22.9)
16	الشركة الأهلية للتأمين	161.5	161.5	0.0	174.6	(7.5)
17	شركة وربة للتأمين	63.1	68.2	(7.5)	52.8	19.5
	قطاع التأمين	140.8	139.9	0.6	158.1	(10.9)
18	شركة عقارات الكويت	78.5	78.9	(0.5)	92.1	(14.8)
19	شركة المشاريع المتحدة	132.6	138.7	(4.4)	163.2	(18.8)
20	الشركة الوطنية العقارية	267.4	282.5	(5.3)	282.1	(5.2)
21	شركة المجموعة العقارية	1,328.4	1,336.5	(0.6)	1,429.4	(7.1)
	القطاع العقاري	180.3	185.6	(2.9)	198.3	(9.1)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (الصناع)	147.4	149.2	(1.2)	134.0	10.0
23	شركة أسمنت الكويت	559.3	559.3	0.0	708.5	(21.1)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	156.3	156.3	0.0	167.5	(6.7)
	القطاع الصناعي	181.2	182.0	(0.4)	198.1	(8.5)
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	658.5	659.1	(0.1)	816.0	(19.3)
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	3,856.0	3,780.2	2.0	3,112.5	23.9
27	شركة الإتصالات المتنقلة	750.3	728.4	3.0	616.0	21.8
28	شركة مشروعي القابضة (ش.م.ك.م)	27.5	27.2	1.1	11.3	143.4
	قطاع الخدمات	1,182.0	1,156.4	2.2	991.1	19.3
29	شركة نقل و تجارة المواشي	183.3	183.3	0.0	190.8	(3.9)
30	شركة المدينة الصفاة العقارية	44.0	60.0	(26.7)	70.1	(37.2)
	قطاع الأغذية	463.1	465.0	(0.4)	421.4	9.9
31	شركة المباني للخدمات والتنمية الصناعية (ش.م.ك)	312.5	312.5	0.0	375.0	(16.7)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ك)	304.0	302.4	0.5	322.6	(5.8)
33	شركة ام القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	470.9	435.6	8.1	588.6	(20.0)
	القطاعات غير الكويتية	212.8	210.8	0.9	230.2	(7.6)
	المؤشر العام	430.2	426.7	0.8	387.0	11.2

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت